

تمثلات الفاعلون التربويون للمشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية
الجزائرية (دراسة تحليلية لمحتوى الرسالة الإعلامية للفاعلين التربويين)

Educational actors' representations of the value problem concerning the
educational reform of the Algerian educational system

(Analytical study of the media message content of educational actors)

حنان بوطورة^{1*}، سميرة منصور²

¹ جامعة 20 أوت 1955، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية -سكيكدة (الجزائر)، h.boutora@univ-skikda.dz

² جامعة 20 أوت 1955، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية -سكيكدة (الجزائر)، s.mansouri@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2022/12/25

تاريخ الاستلام: 2022/06/19

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تمثل الفاعلين التربويين لمشكلة الأزمة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية، ولبلوغ أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي. وتوصلنا إلى أن الفاعلين التربويين يفسرون المشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية بغياب مقاييس واضحة وعلمية يقوم علمها، نتيجة توجه صناع القرار التربوي نحو قيم الأوتوقراطية وجعل القيم الأمنية للنظام السياسي أولوية على جودة التعليم، ونغييب دور الهيئات التشريعية بقطاع التربية، مما يدخل المدرسة الجزائرية في متاهات وتخبطات وصراعات اجتماعية وحزبية إيديولوجية تفقدها شرعيتها المجتمعية والعلمية، ويقترح الفاعلون التربويون فتح باب النقاش المجتمعي الجاد لإصلاح المنظومة ودسترة المجالس المشرفة للسياسات التربوية وإعطائها قوة القانون والاستقلالية لتقرر وتحدد السياسة الإصلاحية، وأخيرا إخراج الشحنة الحزبية من المدرسة وإقرار الإصلاحات من منطلقات علمية تتوافق مع منطلقات الهوية والسيادة الوطنية. كلمات مفتاحية: فاعلون تربويون؛ مشكلة قيمية؛ إصلاح تربوي؛ منظومة تربوية جزائرية.

Abstract:

This study aimed to identify the educational actors' representation of the value crisis concerning reforming the Algerian educational system. The descriptive approach was adopted to achieve the study's objectives.

The study found that educational actors explain the value problem of Algerian educational system reform in the absence of clear and scientific measures as a result of educational decision makers' trend towards autocratic values and prioritizing political system security

over educational quality. Educational actors propose opening a serious social debate to reform the system, constitutional zing legislative councils of educational policies, giving them the legal power to decide the reform policy, and finally removing political parties from schools and establishing reforms based on scientific perspectives that correspond to the principles of identity and national sovereignty.

Keywords: educational actors; values problem; educational reform; Algerian educational system.

1. مقدمة:

يعتبر التعليم مسؤولية مجتمعية تضامنية لذا فإن نجاح المسيرة الإصلاحية للمنظومات التربوية بالدول المختلفة يعتمد بشكل رئيس على تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية بمختلف مستوياتها من جانب، مدعومة بإرادة سياسية تتبنى التعليم كمشروع وطني ذي أولوية متقدمة، ومن خلال ذلك يتم إعداد الخطط الإصلاحية المختلفة في إطار عملية تشاركية مستمرة مع المجتمع وبناء على تمثلات الفاعلين التربويين بمنظومتها التربوية من كوادربوزارة التربية والتعليم، والخبراء الوطنيين من ذوي الخبرات الدولية في التخطيط التربوي، دولي ومحلي وكذا الخبراء في التخصصات التربوية المختلفة من مراكز البحوث وكليات التربية بالجامعات الوطنية، لبلوغ الهدف من وضع الخطة الإصلاحية والوصول إلى نظام تعليمي نوعي متطور وفق متطلبات الجودة ومعاييرها العالمية.

لذا تقوم المسيرة الإصلاحية لأي منظومة تربوية تسعى لتحقيق التطور والتطوير على الحاجة المستمرة لتقويم عملية الإصلاح التربوي على أساس تعديل وتطوير المنظومة التربوية بما يخدم الفضاء العام المشترك، وهو ما يفرض انتقاء المعارف التي يتلقاها الأفراد بناء على جودتها العملية والمعرفية التي تنمي مهاراتهم وذكاءاتهم انطلاقاً من خصوصيتهم الفردية على تنوعها والاجتماعية الناظمة لها في إطار قيمي مشترك، والعمل انطلاقاً من هذه المناهج على تعزيز المشترك المرتبط بالقيم المشتركة التي تعزز الوحدة وتوجه الجهود الاجتماعية إلى التحرك في هذا الفضاء المشترك بما يخدم المستقبل وينمي

الحاضر، ولن يتأتى ذلك في ظل نظرية المؤامرة الخارجية والصراعات الأيديولوجية الخاصة بالسلطة التي يتم إسقاطها بالعملية التربوية.

وتأسيسا على ما سبق نحاول في هذه الدراسة التحليلية من خلال رصد تمثلات الفاعلين التربويين بالمنظومة التربوية التي يعلنون عنها عبر وسائل الإعلام التعرف على أوجه الخلل بمحاولات إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية من الجانب القيمي الذي ينظم ويوجه هذا الإصلاح في بعده الاقتصادي والاجتماعي.

- هيكلة الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين أساسيين كما يلي: المبحث الأول بعنوان: الإطار التصوري للدراسة وتضمن: 1. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، 2. التعريف بمتغيرات الدراسة، 3. أهداف الدراسة، 4. أهمية الدراسة، 5. عرض الدراسات السابقة، البحث الثاني بعنوان: الإطار التحليلي للدراسة وتضمن: 1. الإطار المنهجي للدراسة، 2. عرض وتحليل نتائج الدراسة، 3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء تساؤلاتها والدراسات السابقة، وفي الأخير خاتمة ومقترحات.

2. الإطار التصوري للدراسة

1.2 إشكالية الدراسة: تعتبر المنظومة التربوية في أي نظام مجتمعي نسقا مفتوحا على الخارج كونه يقوم على عمليتين إجرائيتين أساسيتين هما التربية والتعليم وهما عمليتان دينامكيتان تفاعليتان مع محيطهما الخارجي ومكوناتهما الداخلية، لذا فإن نجاح هذا النسق يفترض أن يعتمد بشكل أساس على الاستمرارية في رفع مستوى المهنية للقائمين عليه من هيئات تشريعية أو عناصر تنفيذية على كافة المستويات وفق أسس قيمية واضحة ونابعة من الخصوصية الثقافية للمجتمع ومعبرة عن توجهاته وغاياته وأهدافه في تحقيق التنمية، وهو ما ينعكس على استمرارية التحسين والتطوير للخدمات التي يقدمها هذا النسق الاجتماعي لبقية الأنساق المجتمعية المتفاعلة معه والقائمة على مخرجاته الفكرية والبشرية.

لذا فإن مسؤولية عملية تحسين وتطوير أداء هذه المنظومة يفترض في الأساس أن يكون عملية تشاركية بين كافة الفاعلين التربويين القائمين على تسيير وإدارة وتنفيذ مهامه المجتمعية من جهة وبين المجتمع بكل أنساقه وفصائله المختلفة وهؤلاء الفاعلين من جهة ثانية، ودون هذه العملية التشاركية الفعالة ستبقى الإصلاحات ومجهودات التطوير حبرا على ورق لوجود خلل في جهة التشريع أو التنفيذ للإستراتيجية التربوية الموجهة للعمل داخل المنظومة ناتج عن غياب التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة في بناءها والذي مايلبث أن يوجد أزمة الفاعلية التي تعاني منها أغلب منظوماتنا العربية ومنها المنظومة التربوية الجزائرية.

حيث تواجه المنظومة التربوية بالجزائر اليوم العديد من الأزمات المتلاحقة أين يشهد القطاع منذ 2003 دفعت بالفاعلين التربويين خاصة الأساتذة في مختلف الأطوار التعليمية للدخول في إضرابات متتالية لممارسة الضغط على الوزارة للاستجابة إلى مطالبهم (زنب فارس و صبيات، 2022، صفحة 301)، وعلى الرغم من المحاولات المتتالية لإصلاح المنظومة وتحسين جودة مخرجاتها وتباین هذه الأزمات بين أزمات تتعلق بمدخلاتها وما يتم إنفاقه على تطويرها من جهد، وقت، أموال وفكر وبين أزمات مخرجاتها وما يعترتها من ضعف الفاعلية ومشكلات في الهوية والثقة بالنفس وغيرها من المشكلات المعطلة لتفعيل هذه المخرجات في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع الجزائري، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية وما تنفقه من أموال ومجهودات لتطوير هذه المخرجات ورفع جودتها وفعاليتها الاجتماعية تظل الانتقادات من الشركاء الاجتماعيين والفاعلين التربويين تلاحق المنظومة التربوية وآليات التسيير بها وهي الانتقادات التي تصل أحيانا إلى تخوين صناع القرار واتهامهم بمحاولة ضرب المنظومة التربوية في شرعيتها المجتمعية ونغريبها عن منطلقات هويتها العربية الإسلامية تحت غطاء الإصلاحات التربوية واعتبار ذلك سببا مباشرا في ضعف مردوها التربوي في حين يركز البعض الآخر من الفاعلين التربويين في انتقاداتهم على البعد الاقتصادي للتسيير والإصلاح

تمثلات الفاعلون التربويون للمشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية

التربوي معتبرين أن الضعف له أسباب ترتبط بآليات تسيير الإنفاق على إصلاح المنظومة التربوية سواء تعلق الأمر بالمناهج أو الجماعة التربوية والقائمين على تنفيذ مخططات الإصلاح التربوي أو المناخ المدرسي الذي تنفذ فيه هذه الإصلاحات، كما تعالت العديد من الأصوات الفكرية والثقافية من الفاعلين التربويين بالمنظومة التربوية الجزائرية منددة بالمشكلة القيمية التي تعيشها المنظومة التربوية مرجعة ذلك إلى مسببات سياسية إيديولوجية ناتجة عن توجهات السياسة الإصلاحية لصناع القرار التربوي التي تعمل على تسييس المناهج التربوية، وضررها في شرعيتها المعرفية من خلال ربطها بالصراعات الأيديولوجية والحزبية.

وتأسيسا على ما سبق تتحدد مشكلة هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي تمثلات الفاعلون التربويون للمشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي تمثلات الفاعلون التربويون مشكلة القيم النفعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية؟

- ما هي تمثلات الفاعلون التربويون مشكلة القيم الاجتماعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية؟

2.2. أهداف الدراسة

انطلاقا من تساؤلات الدراسة تتحدد طبيعة الأهداف المصاغة لهذه الدراسة

النقاط التالية:

✍ التعرف على تمثل الفاعلين التربويين لمشكلة القيم النفعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية

✍ التعرف على تمثل الفاعلين التربويين لمشكلة القيم الاجتماعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية

التوصل إلى مقترحات عملية لتجاوز تبعات المشكلة القيمية بالإصلاح التربوي

للمنظومة التربوية الجزائرية

3.2. أهمية الدراسة: تعد المشكلة القيمية التي تشهدها المسيرة الإصلاحية للمنظومة التربوية الجزائرية اليوم من أبرز معيقات بلوغها مراميها وغاياتها المعلنة في أن تكون دافعا للتنمية والتطوير بالمجتمع، وتأسيسا على ذلك تتضح أهمية هذه الدراسة في تشخيص هذه المشكلة والأزمة انطلاقا من تمثلات الفاعلين التربويين بما يساعد على إيجاد مقترحات تساعد على تجاوز تبعاتها السلبية على المنظومة التربوية بصفة خاصة والمنظومة المجتمعية بصفة عامة.

4.2. التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

1.4.2. التمثلات الاجتماعية: ويقصد به في هذه الدراسة الأفكار الاجتماعية التي يحملها الفاعلون التربويون بالقطاع التربوي بالجزائر والتي صاغوا من خلالها قراراتهم ومواقفهم للمشكلة القيمية بالإصلاح التربوية للمنظومة التربوية بالرجوع إلى منظومة القيم السائدة بمجتمعهم وخصائصه.

2.4.2. الفاعلون التربويون: ويقصد بهم في هذه الدراسة الفاعلون بالقطاع التربوي من مختصين تربويين ونقابات ورؤساء أحزاب سياسية وممثلين عن وزارة التربية والتعليم والمشاركين بتمثلاتهم عن مسيرة الإصلاح التربوي للمنظومة التربوية في الجزائر من خلال البرامج التلفزيونية الوطنية والدولية.

3.4.2. مفهوم المشكلة القيمية: يمكن تحديد المشكلة القيمية في هذه الدراسة بأنها حالة من التكيف اللاسوي بالمنظومة التربوية الجزائرية يعيق فاعليتها المجتمعية والعلمية نتيجة اختلال القيم التي تقوم عليها السياسية الإصلاحية لها والتي تظهر في صورة مشكلة بالقيم النفعية لمخرجاتها تتجلى في المردود التربوي المجتمعي، الاقتصادي والسياسي لها، إضافة إلى مشكلة في القيم الاجتماعية المرتبطة بقيم الانتماء والشراكة المجتمعية والتعاون الدولي فيما يتعلق بتطوير مخرجاتها.

5.2. الدراسات السابقة:

1.5.2 دراسة أحمد لشهب (لشهب، تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، 2015)، بعنوان: "تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر" وهدفت إلى التحليل التقويمي للسياسة العامة التي انتهجتها الجزائر لإصلاح المنظومة التربوية منذ سنة 2000، وبينت النتائج أن الطريقة التي اعتمدت في الإصلاح سببت فشله رغم الجهود والموارد الكبيرة التي خصصتها الدولة للتربية في سياستها غي إطار برنامج رئيس الجمهورية، ويرجع ذلك لأنها لم تلتزم بتطبيق آليات الحكم الرشيد في الإدارة التربوية، والتي تتطلب إشراك جميع الأطراف الحقيقية المعنية بالشأن التربوي كالمعلمين والأساتذة وأولياء التلاميذ ونقابات القطاع التربوي إلى جنب الحكومة، واستشارة الهيئات العلمية المختصة محليا ودوليا في صنع قرار الإصلاح.

2.5.2. دراسة محديد كهيبة وآخرون (2019) (محديد، بالمختار، و براهيم، تمثلات الفاعلون التربويون للتربية البدنية للمرحلة الابتدائية وعلاقته بالإصلاح التربوي في الجزائر، 2020)، بعنوان: "تمثلات الفاعلون التربويون للتربية البدنية للمرحلة الابتدائية وعلاقته بالإصلاح التربوي في الجزائر"، وهدفت فيها إلى الاطلاع على واقع ممارسة التربية البدنية في المدارس الابتدائية من حيث الكفاءة التأطيرية، الوسائل والفضاءات المخصصة لها والتعرف على تمثلات معلمي الطور الابتدائي المشرفون على حصة التربية البدنية والرياضية لعلاقتها بتكوين شخصية التلميذ، توصلت لنتائج أهمها: التربية البدنية مادة ليس لها أهمية أو قيمة مقارنة بالمواد الدراسية الأخرى وهو ما يتعارض مع اتجاه الإصلاح التربوي في الجزائر الذي يؤكد على أهمية المادة، التربية البدنية ليست مادة لتحقيق الكفاءة التعليمية التي يملها محتوى الإصلاح، عدم حصول أستاذة مادة التربية البدنية لتكوين يؤهله لتدريس المادة مما انعكس بالسلب على آداه ومستوى التلاميذ وقدرته على تسيير الحصة.

3.5.2. شكل الاستفادة من الدراسات السابقة: اهتمت الدراسات السابقة بالتعرف على وجهة نظر وتمثلات الفاعلين التربويين حول السياسة الإصلاحية التربوية للمنظومة التربوية الجزائرية وكذا التعرف على دور الفاعلين التربويين في هذه السياسة الإصلاحية من خلال تحليل السياسة العامة للإصلاح المنظومة التربوية والتعرف على انعكاسات هذه السياسة بالمؤسسة التربوية وتحديدًا بالمرحلة الابتدائية بالتعرف على تمثلاتهم للتربية البدنية كجزء من المناهج التربوية التي شملها الإصلاح التربوي، في حين ركزت الدراسة الحالية على البحث في تمثلات الفاعلين التربويين بالمنظومة التربوية من خلال رسالتهم الإعلامية للمشكلة القيمية للإصلاح التربوي بالمنظومة التربوية ككل التي تواجه توظيف التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة لهذه المجتمعات، إضافة إلى التعرف على تمثلاتهم لمسبباتها وآليات مواجهتها.

3. الإطار التحليلي للدراسة:

3.1 الإطار المنهجي للدراسة:

3.1.1. منهج الدراسة: انطلاقًا من إشكالية الدراسة والأهداف المراد تحقيقها تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض مكونات الرسالة الإعلامية التي قدمها الفاعلون التربويون انطلاقًا من تصريحاتهم بالبرامج التلفزيونية الوطنية والدولية وتحليل مختلف البيانات والأرقام التي تم استخراجها من مكوناتها انطلاقًا من مجموعة مؤشرات تقيس أبعاد المشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية.

3.1.2. عينة الدراسة: تتوقف دراستنا على معرفة التمثلات الاجتماعية للفاعلين التربويين للمشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية من خلال رسالتهم الإعلامية، لذا كانت عينتنا قصدية باختيار الفاعلين التربويين المشاركين بتمثلاتهم عن إصلاح المنظومة التربوية بالبرامج التلفزيونية الوطنية والدولية ولم يكن اختيارنا للعينة القصدية اعتباطيًا وإنما انطلاقًا من طبيعة الموضوع الذي يقتصر على تمثلات الفاعلين

التربويين من خلال البرامج الوطنية والدولية وقد جاءت العينة مكونة من 17 فاعل تربوي

ضمن 11 برنامج تلفزيوني 9 برامج وطنية و2 دولية

3.1.3. أداة جمع البيانات: اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل المحتوى وهو من أهم الأدوات البحثية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو تقنية غير مباشرة للتقصي العلمي، تطبق على المواد المكتوبة، المسموعة والمرئية، التي تصدر عن الأفراد والجماعات، ويسمح بالقيام بسحب كمي أو كمي يهدف للتفسير والفهم والمقارنة.

4.1.3. تحليل العينة: تم تحليلنا للرسالة الإعلامية التي قدمها الفاعلون التربويون بالبرامج التلفزيونية الوطنية والدولية عن إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية للتعرف على تمثلاتهم للمشكلة القيمية للإصلاح التربوي بالمنظومة التربوية الجزائرية، وفق مرحلتين، المرحلة الأولى استعرضنا فيها الخصائص العامة للعينة الدراسة والفئات المدروسة، أما المرحلة الثانية حددنا فيها خصائص الوحدات المقدمة المراد دراستها كما يلي:

جدول(1): يمثل توزيع العينة من حيث البرامج التلفزيونية

النسبة (%)	التكرار	القناة		البرامج	
		تاريخ البث	النوع	النوع	النوع
%82	9	قناة المغربية TV	2014/05/19	تغطية خاصة	البرامج الوطنية
			2014/07/03		
			2015/07/29	الحدث المغربي	
		قناة نوميديا	2020/06/29	في المزداد	
		قناة النهار TV	2020/06/24	حديث الصحافة	
			2016/04/06	نقاش على المباشر	
		قناة البلاد	2017/03/07	البلاد اليوم	
			2018/06/03	واش قالوا في رمضان	
		الشروق NEWS	2016/03/24	هنا الجزائر	
وكالة الأنباء الجزائرية	2019/12/01	رناسيات ديسمبر 2019 (برنامج خاص)			
%18	2	قناة الجزيرة	2016/04/08	الواقع العربي	البرامج الدولية
			2015/10/20	بلا حدود	

المجموع	11	%100
---------	----	------

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من خلال الجدول رقم(1) أن عدد البرامج الوطنية في هذه الدراسة 9 وهو ما يمثل نسبة 82% من عينة الدراسة من البرامج في حين عدد البرامج الدولية 2 ما يمثل نسبة 18% من عينة الدراسة.

جدول (2): يمثل توزيع العينة من حيث فئات الفاعلين التربويين

الفئة	التكرار	النسبة(%)
المختصون في التربية	7	%41
النقابيون	4	%24
ممثلو الأحزاب السياسية	4	%24
ممثلون عن وزارة التربية والتعليم سابقين	2	%12
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من خلال الجدول رقم(2) أن عدد الفئات المدروسة من الفاعلين التربويين هي 4 تشمل 17 فاعل تربوي موزعين على فئات يمثل المختصين التربويين وعددهم 7 نسبة 41% يلي ذلك فئة النقابيين وعددهم 4 وهو ما يمثل نسبة 24% ثم الأحزاب السياسية وعددهم 4 بنسبة 24% وأخيرا ممثلين عن وزارة التربية والتعليم سابقين وعددهم 2 بنسبة 12%

وتضمنت عناصر دراسة تمثلات الفاعلين التربويين للمشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية العناصر التالية: مشكلة القيم النفعية، مشكلة القيم الاجتماعية.

المرحلة الثانية: الخصائص العامة لوحدات الدراسة

الفئة الأولى: مشكلة القيم النفعية وتشمل على الوحدات التالية

الوحدة الأولى: المردود التربوي المجتمعي

الوحدة الثانية: المردود التربوي الاقتصادي

الوحدة الثالثة: المردود التربوي السياسي

الفئة الثانية: مشكلة القيم الاجتماعية وتشمل على الوحدات التالية

الوحدة الأولى: قيم الانتماء

الوحدة الثانية: الشراكة المجتمعية

الوحدة الثالثة: التعاون الدولي

4. النتائج ومناقشتها:

1.4. عرض وتحليل نتائج للدراسة:

1.1.4. تحليل فئة مشكلة القيم النفعية:

الجدول (3): يوضح تمثلات الفاعلين التربويين لمشكلة القيم النفعية

الوحدات	التكرار	النسبة (6)
المردود التربوي المجتمعي	161	%36
المردود التربوي الاقتصادي	77	%17
المردود التربوي السياسي	208	%47
المجموع	446	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد نتائج تحليل الرسالة الإعلامية للفاعلين التربويين بالمنظومة التربوية الجزائرية
يوضح الجدول أعلاه (3) معالجة مشكلة أزمة القيم النفعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية ضمن الرسالة الإعلامية للفاعلين التربويين بالبرامج الوطنية والدولية، حيث تظهر نسبة وحدة المردود التربوي السياسي مقدرة بـ 47%، وهي نسبة معتبرة تتفوق باقي النسب الأخرى المتمثلة نسبة وحدة المردود التربوي المجتمعي المقدرة بـ 36%، وكذا نسبة وحدة المردود التربوي الاقتصادي المقدرة بـ 17%، ويؤكد هذا التفاوت تكرار كل وحدة من وحدات التحليل المدروسة حيث بلغ تكرار وحدة المردود التربوي السياسي 208 من أصل 446 مفردة تتعلق بفئة مشكلة القيم النفعية بالوثيقة ككل، أما وحدة المردود التربوي المجتمعي فقد بلغ بـ 161 وبلغ تكرار وحدة المردود التربوي الاقتصادي 77

يلاحظ من خلال النسب المبينة بالجدول رقم (3) النسبة المرتفعة لوحدة المردود التربوي السياسي كوحدة قياس لمشكلة القيم النفعية ضمن تمثلات الفاعلين التربويين

المستقاة من رسالتهم الإعلامية والمقدرة بـ 47% بما يعبر عن الاتجاه الإيجابي والأهمية البالغة التي يتضمنها موضوع سيطرة القيم النفعية المتعلقة بالسياسة على القيم النفعية المجتمعية المتعلقة بالحفاظ على أسس ومقومات الهوية الوطنية من ناحية وإيجاد المتعلم الفاعل اجتماعيا في التغيير وعلى القيم النفعية الاقتصادية للمنظومة التربوية ضمن توجهات صناع القرار التربوي، ولعل ما يفسر هذه القيمة المنخفضة للقيم النفعية الاقتصادية هو اعتبار الفاعلين إصلاح المنطلقات السياسية للإصلاح التربوي بالمنظومة التربوية المدخل الأساسي لتعزيز القيم النفعية الاقتصادية لكون اعتبار النتائج السياسية المتعلقة بالحفاظ على أمن وشرعية استقرار النظام السياسي أولوية على جودة التعليم يعيق القيم النفعية المجتمعية والاقتصادية للمنظومة التربوية، كما جاءت قيمة المردود التربوي المجتمعي بنسبة 36% في قيمة تعلو على القيمة الاقتصادية 17% ويمكن تفسير ذلك من خلال اعتبار الفاعلين التربويين أن جيل مشوش في هويته ومقوماتها يحاصر معرفيا لكي لا تنمو لديه مهارات التفكير والتحليل لا يمكن أن يحقق فاعلية اقتصادية.

2.1.4. تحليل فئة مشكلة القيم الاجتماعية:

الجدول (4): يوضح تمثيلات الفاعلين التربويين لمشكلة القيم الاجتماعية

الوحدات	التكرار	النسبة (6)
قيم الانتماء بالقرار التربوي	101	39%
الشراكة المجتمعية	62	24%
التعاون الدولي	96	37%
المجموع	259	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد نتائج تحليل الرسالة الإعلامية للفاعلين التربويين بالمنظومة التربوية الجزائرية.

يوضح الجدول (4) معالجة مشكلة القيم الاجتماعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية ضمن رسالة الفاعلين التربويين الإعلامية بالبرامج الوطنية والدولية، حيث تظهر نسبة وحدة قيم الانتماء بالقرار التربوي 39% وهي نسبة معتبرة تتفوق باقي النسب الأخرى المتمثلة بنسبة وحدة التعاون الدولي المقدرة بـ 37% وكذا وحدة الشراكة المجتمعية المقدرة بـ 24%، ويؤكد هذا التفاوت تكرار كل وحدة من وحدات التحليل

المدرسة حيث بلغ تكرار وحدة قيم الانتماء بالقرار التربوي 101 من أصل 259 عنصر متعلق بفئة مشكلة القيم الاجتماعية بالوثيقة ككل، وبلغ تكرار وحدة التعاون الدولي 96 في حين بلغ تكرار وحدة الشراكة المجتمعية 62

ومن خلال النسب المبينة بالجدول (4) يتبين لنا أن التعاون الدولي جاء في الدرجة الثانية من حيث تفسير أزمة القيم الاجتماعية 37% وهي النسبة المتقاربة مع الوحدة التي سبقتها والتي جاءت 39% كونها نتيجة للقيم المجتمعية المغلقة لصناع القرار التربوي وخياراتهم وأولوياتهم في الإصلاح في حين جاءت قيم الشراكة المجتمعية والتضيق عليها وغياب أو ضعف فاعليتها بالإصلاح التربوي في تفسير مشكلة القيم الاجتماعية في أدنى مرتبة تفسيرية للوحدتين السابقتين بنسبة 24% كونها تحصيل حاصل ونتيجة منطقية للقيم التغريبية والقيم المغلقة التي توجه التعاون والشراكة في اتجاه محدد في حين تضيق على الشراكة المجتمعية الجادة لاعتبارها مصدر تهديد للمصالح والمكاسب الثقافية والسياسية والاقتصادية لصناع القرار التربوي.

3.1.4. محصلة تحليل الرسالة الإعلامية للفاعلين التربويين بالمنظومة التربوية الجزائرية

جدول (5): يمثل نسبة معالجة أبعاد المشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية

المواضيع	التكرار	النسبة (6)	التكرار	النسبة (6)
مشكلة القيم النفعية	161	36%	77	17%
		47%		
		47%		
مشكلة القيم الاجتماعية	101	39%	62	24%
		24%		
		37%		
المجموع	705	100%	705	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد نتائج تحليل الرسالة الإعلامية للفاعلين التربويين بالمنظومة التربوية الجزائرية من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ إن نسبة 47% هي أعلى نسبة مدروسة الرسالة الإعلامية للفاعلين التربويين بالنسبة لفئة مشكلة القيم النفعية وتتعلق بوحدة المردود

التربوي السياسي مقارنة بوحدة المردود التربوي المجتمعي 36% ووحدة المردود التربوي الاقتصادي 17%، ثم نجد فئة مشكلة القيم الاجتماعية بنسبة 39% التي تحصلت عليها وحدة قيم الانتماء، تليها وحدة التعاون الدولي بنسبة 37%، ثم وحدة الشراكة المجتمعية بنسبة 24%، وبمقارنة نسب الفئات المدروسة نجد أن أعلى نسبة كانت لفئة مشكلة القيم النفعية التي حصلت أعلى نسبة من الدراسة وتكرار العناصر الدلالية لها والذي قدر بـ 446 من أصل 705 عنصر دلالي لكافة الفئات المدروسة، أي ما نسبته 63% وتليها نسبة فئة مشكلة القيم الاجتماعية بتكرار 259 ونسبة 37%

بناء على المحصلة التركيبية للجدول رقم (5) يتضح أن تمثلات الفاعلين التربويين ركزت تحليلهم لمشكلة الأزمة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية على مشكلة القيم النفعية التي يفسر من خلالها الفاعلون التربويون ضعف المردود التربوي للمنظومة التربوية بالجانب المجتمعي والاقتصادي والسياسي على الرغم من مسيرة الإصلاح الطويلة التي جاءت في حدود الأربعة أجيال وليس جيلين فقط كما عبرت عنه الإصلاحات الأخيرة، ويرجع الفاعلون التربويون ذلك إلى اتجاه سلم القيم لصناع القرار التربوي لاعتبار القيم السياسية الأوتوقراطية في قمة الهرم بالنسبة للخطة الإصلاحية للمنظومة وهو الأمر الذي يحد تلقائياً من قيم الحرية التي تتناسب طرداً مع قيم الأمن المطلق وهو ما عبرت عنه النسبة المرتفعة للمردود التربوي السياسي مقارنة بالمردود المجتمعي والاقتصادي، ويتضح ذلك خاصة عند دراسة تأثير مكونات مشكلة الأزمة القيمية مجتمعة كما هو مبين بالجدولين جاءت نسبة فئة مشكلة القيم النفعية مقدرة 63% في حين كانت نسبة مشكلة القيم الاجتماعية 37%، وتؤثر مشكلة القيم النفعية في تفسير وأيضاً تجاوز المشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية من خلال ثلاث وحدات لها من الأهمية بمكان في بناء المنظومة التربوية الجزائرية وهي المردود التربوي المجتمعي، المردود التربوي الاقتصادي، المردود التربوي السياسي.

2.4. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء تساؤلات الدراسة

1.2.4. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الأول: يشير التساؤل الأول إلى " ما هي تمثلات الفاعلون التربويون لمشكلة القيم النفعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية؟".

من خلال ما بينته نتائج الجدول رقم (3) تبين تمثلات الفاعلين التربويين اتجاهها إيجابيا نحو المردود التربوي السياسي مثلته النسبة الكبيرة التي جاءت بمرتبة تسبق القيم النفعية للمردود التربوي المجتمعي وهي وبفسر الفاعلون التربويون ذلك بكون الغاية من التعليم بالنسبة لصناع القرار التربوي ليس إيجاد المورد البشري الفاعل اجتماعيا في التنمية والتغيير بقدر اعتباره مدخلا للتمكين للنظام السياسي والحفاظ على أمنه الذي يعد أولوية على الجودة في التعليم، لذا تقتصر المضامين التربوية التي يتم انتقاؤها على تلك المضامين السطحية والمكثفة التي لا تمكن المتعلم إلا من امتلاك المهارات البسيطة لكسب العيش من ناحية والتي ترسخ دعائم الولاء والطاعة والانقياد في نفسه، بصورة توجد متعلما فاقدا للدافعية في التعلم والإنتاج المعرفي لإحساسه بأنه مهمش وغير فاعل اجتماعيا، ولعل أبرز مؤشرات ذلك في الميدان التربوي تكون استعداد مسبق لدى المتعلم لرفض العملية التعليمية والإحساس بعدم جدواها لذا نجده يحتال بكل الطرق لمغادرة مقاعد الدراسة مبكرا والتخلص من الدروس التي يعتبرها عبئا عليه لا قيمة لها عمليا إلا في أنها تزيد من احتمالات جعله إنسانا فاشلا اجتماعيا.

كما تنعكس هذه السياسية المركزية المغلقة على وجود هيمنة للسلطة الإدارية على السلطة التربوية بالمؤسسات التربوية وهو ما يضعف المردود التربوي المجتمعي وحتى الاقتصادي ويعزز القيم النفعية السياسية التي يعبر عنها مركزية القرارات التي تطبق من الهرم السلطوي مباشرة مع وجود فراغ في السلطة التي تربط بين قمة السلطة وقاعدتها يؤكد كما بين أحد الفاعلين التربويين أن قرابة 30% من التشريع المنظم للمنظومة التربوية عبارة عن مراسيم رئاسية، كما أن سلطة وزارة التربية والتعليم سلطة تنفيذية في

حين نجدها بالسياسة الإصلاحية للمنظومة التربوية سياسة تشريعية مقابل تهميش البرلمان كسلطة تشريعية، ويقر ذلك أيضا أن قوانين ومراسيم رئاسية تلغى بتعليمات وزارة مثل ما حصل مع أمرية 1976 التي ألغيت في إصلاحات الجيل الثاني بتعليمات وزارة، كما هناك قوانين معطلة ومجمدة مثل القانون التوجيهي للتربية الذي صدر سنة 2008، كما أن التشريع يتم من خلال لجان بعيدا عن المؤسسات التشريعية كالمجلس الأعلى للتربية الذي ألغي، كل ذلك حسب تمثيلات الفاعلين التربويين يشير إلى أن القيمة النفعية للمردود التربوي السياسي تطغى على القيمة المجتمعية والمعرفية والاقتصادية وهو ما يضعف الشرعية العلمية والمعرفية والمجتمعية للمدرسة الجزائرية.

كما يتضح أن تمثيلات الفاعلين التربويين اتجهت بنسبة أكبر في تفسير مشكلة القيم النفعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية إلى وجود اختلالات بالقيم النفعية للمردود التربوي المجتمعي ويرجعون ذلك لكون مفهوم جودة التعليم للمناهج لدى صناع القرار التربوي يرتبط بالكم لا الكيف، وكذا غموض الرسالة التي تقدمها عن منطلقات الهوية الاجتماعية مما يوجد متعلم مشوش في هويته ويترجم ذلك من خلال سلوكيات المتعلمين التي صارت تحمل منطلقات متعارضة من القيم والمعايير الاجتماعية تتباين بين مفاهيم تنظمها معايير ثقافة تقليدية أصلية للمجتمع وسلوكيات تحددتها معايير القيم النفعية الضيقة والاستهلاكية، وهو ما يجعلنا كما بينته تمثيلات الفاعلين التربويين نقر أن القيمة النفعية الاجتماعية للسياسة الإصلاحية التربوية غير محققة لأنها لا توجد المتعلم المحقق للتوافق النفسي الاجتماعي والمتزن في قيمه ومعايير الاجتماعية.

وبالتالي فالمفهوم الإجرائي العملي للإصلاح والمطبق فعليا من خلال أن الإجراءات العملية يسير في اتجاه جزئي يرتبط بالتمكين لتوجهات الفكرية والمنطلقات الثقافية لفئة قليلة ساحقة ترصد تسرب آليات تغريبية لتحقيق الهيمنة على أغلبية مسحوقة ليس من خلال الإنتاج والنجاح وإنما بفرض مجموعة من القيم والمعايير التي تعزز قيم الولاء

والطاعة وتصور الحياة وغاياتها في إطار كسب لقمة العيش وتعزيز قيم الاستهلاك من جهة وإضعاف قيمة المعرفة في نهضة المجتمع وإيجاد الفاعلية في التغيير من جهة ثانية. ولعل ذلك ما يحيلنا إلى القيمة النفعية المعرفية للمناهج التربوية، كون المناهج تهدف أساسا إلى إيجاد متعلم يمتلك قدرات معرفية تمكنه من الإنتاج المعرفي الفعلي وتطوير مهاراته التحليلية والنقدية بما يجعله فاعلا اجتماعيا وهو الأمر الذي لا تترجمه النتائج الواقعية بالمنظومة التربوية، إضافة إلى النتائج الميدانية التي أوجدت متعلما نافرا من التعلم والمعرفة لا يولي أهمية للأستاذ ولا لما يدرسه من دروس وبواجه ذلك بتنامي توجهاته نحو العنف اتجاه أقرانه وذاته واتجاه الأستاذ والمدرسة ككل، وهو الأمر الذي يتجاوز محيط المدرسة تدريجيا ليكون سلوكا اجتماعيا له يجعل منه مضادا للمجتمع ومعاييره وقيمه التي ينظم من خلالها فضائه العام وقضاياها الاجتماعية المتناقضة والمتعارضة والمشوشة له.

كما بينت تمثلات الفاعلين التربويين على أن التوجه العالمي للتربية والتعليم يكمن في تعزيز قدرة المنظومة التربوية لتكوين مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير قدرات مخرجاتها على الفاعلية في التغيير والإنتاج والابتكار وهي القيمة النفعية التي تتحقق بصورة عكسية في المنظومة التربوية الجزائرية أين تسبب هذه الأخيرة تعطيل التنمية بدل دفعها إلى الأمام نتيجة إيجادها معطيات أرض مجتمعية رخوة غير قادرة على تحمل بناءات التنمية الصلبة من خلال ما تغذيه وتنتجه من صراعات اجتماعية وثقافية تنفر المتعلم من التعليم والمعلم من العملية التعليمية، وخاصة مع انتفاء القيمة الاقتصادية لما يقدم بالمنظومة التربوية نتيجة الانفصال بين الواقع الاقتصادي والتربوي وهو ما لا يمكن من استيعاب مخرجات المنظومة التربوية في إطار تنموي حقيقي يكونوا فيه منتجين مساهمين بتطوير الاقتصاد الوطني وتحويلهم بدلا من ذلك إلى عبئ اقتصادي ورقم في نسب البطالة التي تتزايد باستمرار، خاصة مع ربط هذه المنظومة بين التعلم الفني المهني والفشل في الدراسة حيث أن الفاشلين في الدراسة هم من يوجهون إلى التعليم

المهني وهذا أوجد نوعا من التصورات السلبية لدى المتعلم عنه تترجم في صورة سلوكيات تعيق عملية التنمية بالمجتمع ومنها رفض هذا التعليم وتفضيل البقاء بلا مهارات وعدم الانخراط بالأعمال المهنية حتى لا يوسم بالفشل الاجتماعي، وهذا ضد القيمة النفعية للمنظومة التربوية

2.2.4. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثاني: يشير التساؤل الثاني إذ: "ما هي تمثيلات الفاعلون التربويون لمشكلة القيم الاجتماعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية؟"

انطلاقا من الجدول (4) يتبين وجود اتجاه إيجابي لدى الفاعلين التربويين من خلال رسالتهم الإعلامية نحو دور وحدة قيم الانتماء بالقرار التربوي في تحديد وتفسير مشكلة القيم الاجتماعية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية أكثر منها ما يتعلق بوحدة التعاون الدولي والشراكة المجتمعية، وما يفسر ذلك اعتبار الفاعلين التربويين التعاون الدولي غير فعال لأنه يتم في اتجاه واحد تحده قيم الانتماء التغريبية لدى صناع القرار التربوي وهي الخبر الفرنسية وفي إطار إصلاح جزئي يتعلق بانتقاء مقاربات لتطوير تدريس اللغة الفرنسية وإعطائها مكانة إستراتيجية بالمنظومة التربوية في مقابل اللغة العربية التي تهتم عشوائيا بأنها سبب فشل الإصلاحات السابقة، كما أن خيارات صناع القرار التربوي التي تجعل المنظومة الأمنية في أهمية أعلى من المنظومة التربوية وجودتها وهو ما يجعلها تتجه إلى استيراد حلول أثبتت فشلها في بلد المنشأ الذي يكون في الأغلب فرنسا وتطبيقها لجعل المدرسة في دوامة من التقويم والصراع والفوضى والعجز الذي لا ينتهي من ناحية ولكونها تخدم خيارات معرفية وثقافية خاصة بهم من ناحية أخرى.

كما أكدت تمثيلات الفاعلين التربويين وجود اختلالات كبيرة بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية تتعلق بثقافة المشاركة والشراكة الاجتماعية في صناعة القرار التربوي، على كل المستويات، وعدم احترام رأي الفاعلين التربويين جعل إشراكهم إشراكا شكليا يقوم على منطلق الإقصاء والتهميش، بصورة تجعل الفاعلين التربويين يستقبلون

الإصلاحات ككافة الشعب متفاجئين كأمر واقع ويقول أحد الفاعلين التربويين في توصيف وبيان ذلك فيما يتعلق بتصريح وزيرة التربية والتعليم السابقة نورية بن غبريط استبدال اللغة العربية بالدارجة في المرحلة الابتدائية "....استقبلنا الخبر ككل الشعب الجزائري سواء كان نقابات أو جمعيات أولياء التلاميذ منبهرين كيف أن مسؤول بقطاع كقطاع التربية والتعليم يصرح بهكذا تصريح".

ويفسر الفاعلون التربويون هذا التضيق على المشاركة المجتمعية في العملية التربوية واعتبار صناع القرار لها شأنًا خاصًا بهم وليس شأنًا مجتمعيًا بما يجعل أغلب فعاليتها تتم في طي الكتمان كون صناع القرار يعتبرون فتح باب المشاركة المجتمعية تهديدًا لمصالحهم الفكرية والاجتماعية ومكاسبهم السياسية بالجزائر لذا يكون المؤمن بثواب الهوية الوطنية مستبعدة من مواقع القرار والمشاركة بهوإن كان السبيل المؤامرة والحيلة.

كما بينت تمثلات الفاعلين التربويين أن هذا الجو المغلق أوجد نوعًا من الفاعلين التربويين المستغلين لقضية الدفاع عن مقومات الهوية والثوابت الوطنية في الإصلاحات التربوية والذين اتخذوا الدفاع عن مقومات الهوية مناطًا لابتزاز صناع القرار للحصول على مكاسب ضيقة لا غير ومؤشر ذلك أن هذا النوع من الفاعلين يصمتون في المواقف التي تتطلب منهم أن توجد لهم القوة الكافية لتحمل تبعات هذا الانتماء من خلال نشاطات معلومة أو الدفاع على حرية الفكر ورفض منطق تكميم الأفواه فلا النقابات ولا الشخصيات الثقافية الوطنية أو الجمعيات تضامن مع المثقف المكتم فاه أو الذي يتعرض للمؤامرة لاستبعاد مبادراته الإصلاحية لتعارض مشروعه الإصلاحي مع توجهات الفئة المسيطر ومصالحها الأمنية، وكل ما سبق ينعكس سلبيًا على ثقافة المشاركة والشراكة المجتمعية بالمنظومة التربوية ويعطلها عن أداء دورها الوظيفي بالمجتمع.

أما ما يتعلق بالخبرة والتعاون الدولي فبينت تمثلات الفاعلين التربويين أن الأطر والمراجع القانونية للتعاون مع الدول الأخرى موجودة ومجمدة ومؤجلة وحصاة الأسد من

الاتفاقيات الدولية في مجال التربية تذهب إلى فرنسا أي أن الخبرة الفرنسية تحتل الصدارة في التعامل والتعاون بالسياسة الإصلاحية التربوية مقارنة بالتعاون مع باقي الدول وخاصة منها المطورة في منظومتها التربوية من خلال الترتيب الدولي والمقاييس العالمية مثل فنلندا وسنغافورة كما أن الخبرة الفرنسية خرجت من الحدود التقنية إلى مصممة ومهندسة للمناهج.

3.2.4. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤل المركزي: يشير التساؤل الثالث إلى " ما هي تمثيلات الفاعلون التربويون للمشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية؟"

يتبين من خلال نتائج الجدول (5) أن تمثيلات الفاعلين التربويين تتجه إلى تفسير المشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية بإرجاعها بنسبة أكبر إلى خلل في القيم النفعية نتيجة ما يشهده الواقع التربوي بالجزائر من انعكاسات للواقع السياسي على التربية والتعليم وخاصة على المناهج التربوية، أين بينت تمثيلات الفاعلين التربويين أن الإصلاح بالمنظومة التربوية لا يتم وفق معايير وقيم نفعية واضحة ومحددة ترتبط بالغاية المجتمعية والعلمية للمدرسة والتربية وإنما يتجه صناع القرار إلى إحداث تغييرات وإصلاح للمنظومة التربوية عادة لمواكبة التحولات المجتمعية أو الهزات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع نتيجة الخيارات السياسية غير الموفقة من أجل محاولة إيجاد منفذ اجتماعي لتكريس اللاتغير في الواقع السياسي والاجتماعي، حيث ترجع الانتفاضات والحركات الاجتماعية المناهضة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيئة وتردي الحياة السياسية إلى المدرسة وطبيعة المناهج التربوية ما يدفعها بدلا من إحداث تغييرات وإصلاحات في مشروعها المجتمعي بما يعالج الاحباطات الاجتماعية إلى الاتجاه نحو تغيير وتعديل المناهج التربوية لتنشئة الأجيال الجديدة على قبول الواقع كما هو عليه لينتقل الصراع الحزبي والإيديولوجي إلى صراع على المناهج التي صارت تتغير بحسب تغير مناطق النفوذ والسيطرة بعيدا عن أي غاية تربوية نهضوية حقيقية، فمقررات تدخل ونعزز من

حيث حجمها الساعي وأخرى تحذف أو تهتمش بصورة مرحلية تواكب تغير مراكز القوى الإيديولوجية فما يبقى وما يحذف ليس بناء على منطق تربوي ولا يخضع لمعايير عملية تحدد قيمته وجودته العملية بقدر ما يتعلق الأمر بمدى ملاءمته أو تعارضه مع التوجهات الثقافية والفكرية للفصيل الذي يمثل مركز القوة بالحياة السياسية والاجتماعية ما يجعل المناهج التربوية لا تعدل وتنتقى محتوياتها من اعتبارات جودتها المعرفية والفكرية والعملية وإنما من منطق جودتها الأيديولوجية لمركز القوة بالحياة الاجتماعية وبالتالي أدمجت المناهج التربوية في صراعات الواقع الاجتماعي واللعبة السياسية لتفقد بذلك أي شرعية مجتمعية لها فبإصلاح الواقع الاجتماعي.

-مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:جاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة محديد كهيبة وآخرون (2019)، وتتفق أيضا مع نتائج دراسة لشهب أحمد (2015): المشار إليها سابقا

5.الخاتمة: حاولنا من خلال تحليل الرسالة الإعلامية للفاعلين التربويين التعرف على تمثلاتهم للمشكلة القيمية بالإصلاح التربوي للمنظومة التربوية الجزائرية كمدخل هام لتوضيح مسبباتها وآليات مواجهتها وبيئت النتائج ما يلي:

- بيئت تمثلات الفاعلين التربويين وجود مجموعة من المسببات للمشكلة القيمية النفعية ترتبط بتصوير صناعات القرار لجودة التعليم التي ترتبط بتقدير قيم الكم على حساب الكيف، واعتماد القيم التبريرية على حساب القيم العلمية
- بيئت تمثلات الفاعلين التربويين وجود مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة للمشكلة القيمية النفعية ترتبط أساسا بإشراك الفاعلين التربويين إشراكا جادا بعيدا على المشاركة الديكورية لتحديد عوامل تحفيز المتعلم للتفاعل مع المناهج التربوية وتنمية قدرته على تفعيلها بواقعه، مع مراعاة البعد التراكمي للإصلاحات التربوية وعدم ربطها بالتوجهات الجزئية والفردية للوزراء المتعاقبين، إضافة إلى

اعتماد الإصلاح المنهج عليما والقائم على الدراسة العلمية بعيدا عن المزايدات السياسية والأيدولوجية

- بينت تمثلات الفاعلين التربويين وجود مجموعة من المسببات للمشكلة القيمية الاجتماعية ترتبط أساسا بوجود فئة تغريبية تريد جعل التربية قضية خاصة توجهها لإعداد أجيال على هواها بعيدا عن مقومات السيادة والهوية الوطنية.
- بينت تمثلات الفاعلين التربويين وجود مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة المشكلة القيمية الاجتماعية ترتبط أساسا بإيجاد إرادة سياسة حقيقة في مسألة إشراك الفاعلين التربويين بإصلاح المنظومة التربوية تترجمها عمليات إجرائية ملموسة تتضح في تنظم الإصلاح في إطار القانون التوجيهي للتربية وتوفير الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذها وتعزيز مكانة الأستاذ والتمكين له كقدوة وتعزيز مكانته بالمجتمع ضمن الإصلاح التربوي، والتوجه في خيارات التعاون الدولي لاعتماد معيار الجودة والعلم وليس بناء على خيارات أيديولوجية أو حزبية.
- . مقترحات البحث: انطلاقا من تمثلات الفاعلين التربويين يمكن تحديد التوصيات التالية
 - الخروج من نظام مركزية القرارات والاملاءات الفوقية في إصلاح المنظومة التربوية.
 - المختارات التي ستدرس لأبنائنا يجب تمثل عمق المجتمع الجزائري وقواسمه المشتركة.
 - ضرورة تفعيل دور البرلمان والسلطات التشريعية في إصلاح المنظومة التربوية.
 - تكوين هيئة غير حكومية وغير ربحية مستقلة تتضمن الخبراء التربويين تجري الدراسات الخاصة بتطوير معايير التربية والتعليم ومراقبة تطبيق هذه المعايير.

5- قائمة المراجع:

1. أحمد لشهب(2015). تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر. *مجلة دراسات نفسية وتربوية المجلد3 العدد(12)*، الصفحات 129-154
2. كهينة محديد، محمد رضا بالمختار، و ام السعود براهيمي. (2020). تمثلات الفاعلون التربويون للتربية البدنية للمرحلة الابتدائية وعلاقته بالإصلاح التربوي في الجزائر. *مجلة الابداع الرياضي ، المجلد11 (العدد5)*، الصفحات 417-435.
3. نور الهدى زينب فارس، و نصيرة صبيات. (11 جوان 2022). الأخطاء في الكتب المدرسية الجزائرية: قراءة تحليلية للكتاب المدرسي للطور الإبتدائي نموذجا. *مجلة الساوره للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد08 (العدد01)*، الصفحات 293-327.